**3-5دور الإعلام والاتصال في تقوية مشاركة الموطنين والشفافية:**

والملاحظ حاليا أن دور الإعلام والاتصال والوسائط الجديدة مهم جدا في تقوية مشاركة المواطنين في إعداد المخططات وتوفير الشفافية التامة لقضيا التنمية الشاملة أو المحلية، علما أن هذه التكنولوجيات المتوفرة حاليا لم تكن في متناول رؤساء المجالس الشعبية في الماضي لتسهيل مشاركة المواطنين في ابداء الرأي في نوع مشاريع التنمية، إضافة لعدم وجود مصالح إعلام واتصال على مستوى الهيكل التنظيمي للبلديات، ويتم في بعض الحالات إنشاء هذه مصالح بصفة مؤقتة لتنفيذ هذه المهام.

كما ظهرت في السنوات الأخيرة مبادرة إعلام المواطنين عن طريق صفحات الفاسبوك خاصة بكل بلدية، ولاية ودائرة. وبهذه الطريقة يتمكن المواطنين من متابعة مختلف النشطات التي تقوم بها المصالح التابعة للجماعات المحلية، إضافـــــــة إلى الإعــــــلام المحلي و الوطني الذي يسعى لتوجيه الأنظار إلى التنمية المحلية و عرض انشغالات المواطنين اليومية، و كذا مرافقة السلطة المحلية في تسهيل تطبيق آلية الشفافية في تسيير شؤون المجتمع في مختلف المجالات.

**3-6الحكم الراشد في التقليل من المخاطر والكوارث الطبيعية**:

إن الحجم الكبير للخسائر البشرية و المادية التي سببتها الكوارث الطبيعية و المخاطر الأخرى في السنوات الأخيرة عجلت بإعطاء أهمية قصوى لتقوية أليات الحكم الراشد في تسيير الدول، و من هنا تطورت عبر السنوات عدة خطط و مناهج تستعمل للتقليل من أثر هذه المخاطر، للان من الصعب الحد الكلي للمخاطر بل ما يكن فعله هو التقليل من الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، عبر إدراج مبدأ التقليل من أثار المخاطر في كل المخططات بما فيها التنموية.

و في هذا الإطار تم تعديل القوانين في عدة دول من أجل السير في هذا النهج الذي سطرته الأمم المتحدة عبر هيئاتها المتخصصة، و تم بالتالي اعتماد اتفاقيات في هذا المجال لان تسيير مخاطر التغيرات المناخية من فيضانات و جفاف و حرائق و غيرها يستدعي عمل و تسيير منظم يساهم فيه الجميع، و المقصود هنا بالجميع هو المواطنين بالأخص من أجل غرس ثقافة الخطر و المخاطر و فهم الآثار المدمرة لها، لإن بدون مشاركة المواطنين لا يمكن تطبيق خطط التقليل من المخاطر باعتبار المواطن طرف فعال فيها بل منفذها في بعض مراحل الخطط. ومن جهة أخرى يجب الإشارة هنا لأن المواطن قد يساهم في إيجاد الحلول المناسبة لبعض المخاطر ويساهم بالتالي في إعداد مخططات المواجهة.

أما في الجانب التنظيمي فظهرت في السنوات الأخيرة عدة مخططات تصنف في خانة متطلبات تطبيق الحكم الراشد وتتمثل في مخطط استمرارية النشاط في حال حدوث مخاطر محددة مسببة لكوارث و يمثل هذا النوع من المخطط عمل و خطوات عملية موجه تم التخطيط لها بطريقة مسبقة قبل حدوث الخطر، و هو ما يعني العودة السريعة للعمل من أجل تسيير الوضعية و حماية المواطنين و الممتلكات. وهذا المخطط موجود في معظم المؤسسات والإدارات والجامعات في كل الدول المتقدمة. ويتم تحيين وتعديل هذا المخطط كل سنة لتطويره أكثر. وهدف منه هو عدم تقف النشاط في الظروف القصوى للخطر.

إضافة إلى هذا نجد مخططات النجدة التي توفر ألية أوتوماتكية سريعة تسمح لكل فرد معني بعملية النجدة وحماية المواطنين من العمل في إطار منظم وفعال. كما نجد كذلك مخطط الطوارئ الذي يضع كل الإجراءات المتبعة حسب نوع الخطر، هذه المخططات تعتبر مهمة جدا في حماية المواطنين والممتلكات، وإن تواجدها يفسر درجة قوة الحكم الراشد المتبع من طرف الجماعات المحلية ومختلف الإدارات الأخرى.

**3-6-1الحكم الراشد ومتطلبات "إطار سنداي" للحدد من المخاطر**:

إن إطار سنداي للتقليل من المخاطر و الكوارث للفترة 2015-2030 صادقت عليه الندوة الثالثة للأمم المتحدة بسنداي (اليابان) في 18 مارس 2015 ويأتي هذا الاتفاق بعد مشاورات بدأت في مارس 2012. و يعتمد هذا الإطار العام على 4 أولويات مهمة، الأولى تخص فهم مخاطر الكوارث من خلال عدة إجراءات من بينها تقوية المعرفة بالمخاطر و إعلام المواطنين و المجتمع المدني بكل شفافية بما قد يصيبهم. الأولوية الثانية تحث على تقوية الحكم الراشد من أجل ضمان تسيير أحسن للمخاطر ، و هو ما يعني توفير نظرة واضحة من خلال توفر مخططات فعالة و كفاءة و توجهات و توافق بين كل المصالح و القطاعات، مع مشاركة كل الأطراف[[1]](#footnote-1).

أما الأولوية الثالثة فتتعلق بالاستثمار في تقليل من مخاطر الكوارث من أجل تقوية رد فعل المدن والمنشأة، و هنا يركز على الاستثمار العمومي و الخاص من أجل حماية الهياكل الأساسية و المنشأة لتقوية تحمل المخاطر في المجـــــــــال الاقتصــــــــادي و الاجتمـــــاعي و الثقافي للأشخاص و للجماعات المحلية و الدول و للممتلكات بصفة عامة.

الأولوية الرابعة تخص إجراءات لتقوية القدرة على التدخل بطريقة فعالة من أجل إعادة بناء ما تحطمه الكوارث والعودة للوضعية العادية أو الطبيعية، وهنا يظهر دور وسائل الإعلام والاتصال بشتى أنواعها في عملية تحسيس المواطنين في كل هذه الأولويات الضرورية من أجل العمل بمتطلبات الحكم الراشد والذي أصبح ركيزة تطور الدول، وهذا ما تسعى إلى تطبيقه المنظمات التابعة للأمم المتحدة

1. إطار سنداي 2015-2030 ، https://www.unisdr.org/files/43291\_frenchsendaiframeworkfordisasterris.pdf [↑](#footnote-ref-1)